

## البيان التأسيسي للحزب الجمهوري السوري

### عقيدتنا الحرّية.. قوتنا الكلمة

في لحظة سياسية إسعافية ودقيقة من عمر الثورة السوريّة الماجدة التي اندلعت في أواسط شهر آذار 2011 على أيدي الشعب السوري الحرّ، ونتيجةً لفراغ مؤسسيّ تعيشه سوريا منذ استيلاء نظام الاستبداد الأسرويّ على السلطة بقوة السلاح لنيف وأربعين عاماً، وعطفاً على تطبيقات وسياسات التيارين: القومي العسكريّ التاريخي، والعقائدي الأصولي، بحمولاتهما السياسيّة المتطرّفة التي لا يمكنها أن تستوعب مقومات وأدوات بناء دعائم الدولة المعاصرة - الدولة المدنية اللامركزية التي عمادها المشاركة السياسية والتعددية وصراتها فصل الدين عن الدولة وصنوها القانون واستقلالية السلطات، وفي حمأة انتشار الثورة الماجدة مقابل الاستشراس السلطوي من جهة، والحتمية التاريخية في التحديث من أخرى، كان لابد لصوت الفرد السوري الحرّ، المغيّب منذ عقود، من أن يرتفع ليؤسس لكيان مستقل وريفي وملزم في خارطة السياسة لسوريا الجديدة.

ولأن الصمت في هذا الظرف هو ضرب من الخيانة للذات الإنسانيّة أولاً، ولسوريا تالياً، فقد تداعينا لتأسيس الحزب الجمهوري السوري تعبيراً عن طموحات مكوّنات الشعب السوري ودعماً للحراك السوري السياسي من أجل بناء نظام مطلّته الحرّية، وجوهره الممارسة الديمقراطية؛ الحرية المسؤولة ذات العمق الأخلاقي القيميّ التي لا تصطدم مع هويتنا الوطنية بل تؤكدنا في أولويات العمل السياسي من استعادة السيادة الوطنية كاملة على الأرض والمقدّرات والكرامات؛ تداعينا لبناء نظام جديد ينفي النهج الشوفيني في تقديس السلطة ودورها في الحياة الاجتماعيّة بحيث أضحت سوريا أشبه بمزرعة لأسرة بعينها، بكل ما تحمل كلمة المزرعة من حمولات ربوبية جائرة تتمظهر في علاقة العصا والجزرة بين العبد المستأب (الشعب)، والسيد السلطوي (السلالة الحاكمة)؛ نظام جديد يتبنّى إصلاحاً اقتصادياً عاجلاً لا محسوبياتٍ فيه، لا إقطاعاتٍ سياسية، ولا احتكاراً فردياً أو عائلياً أو فئويّاً؛ نظام يتولّى إعادة بناء دولة المؤسسات التي الديمقراطيّة أسّها، والشفافية والمحاسبة نهجها، وصندوق الاقتراع الحكم الفيصل منها.

نحن، في الحزب الجمهوري السوري، نرى أن التوجّه الديمقراطي المنشود في سوريا يجب أن يعيد التأسيس لمبدأ المواطنة التي يستوي فيها أبناء الوطن الواحد في الحق والواجب في ظل دولة القانون مهما تغيّرت انتماءاتهم. وعليه نحن نحتمي بالموزاييك الإثني الذي يقوم مقام اللحمة من النسيج السوري من أعراق غير عربية وقوميات كردية وأشورية وأرمنية وتركمانية وسريانية وشركسية وصابئية ويزيدية... والتي تشكل مجتمعة عمقا للتعددية الثقافية التي جاءت محصلة للحضارات التي حطت في سوريا الجغرافية عبر التاريخ. وكم من الوهم الاعتقاد بأحادية الهوية الثقافية في عصر من فورة الاتصالات حيث المعلومة اللحظية العابرة للقارات التي ساهمت في انهيار حواجز اللغة بين شعوب الأرض. وإذا كانت اللغة العربية هي اللغة الأولى، فهي لن تكون أداة قمعية للغات القوميات التاريخية على أرضها، والتي ساهمت في نحت هيئة الوعي الجمعي للحضارة العربية.

نحن، في الحزب الجمهوري السوري، نرى أن بلدنا تعرّض، منذ بداية الستينات، إلى تفريغ منظّم وقصدي للأدمغة والكفاءات السورية، وكذا لقوى الاقتصاد البرجوازية، من خلال دفعها للهجرة إلى الخارج. لقد كانت الطبقة السورية الوسطى تشكّل الحامل الرئيس للحراك السياسي والثقافي والاقتصادي في سوريا - ما قبل النظام الأسد - وذلك في ظل نظام للسوق شبه مفتوح، وتداول لرأس المال مُعلن ومُقنون. غادرت تلك القوى والفعاليات سوريا وانتشرت في العالم، وسوريا اليوم في أمس الحاجة لعودة أبنائها من أصحاب تلك العقول والخبرات والطاقات لدفع عجلة التحديث وإعادة بناء الهيكلية الاقتصادية للدولة. وهذا لن يتم إلا في مناخ من حرية العمل والربح والمنافسة واقتصاد السوق. إن النهج

السياسي المدني الذي يتبناه الحزب الجمهوري السوري، والذي يدعو إلى تحرير الإنسان والفكر أولاً وتفعيل الحريات الفردية والجماعية وتداول السلطة وإحياء مفهوم المواطنة في الحق والواجب ونبذ التمييز العرقي والطائفي والمذهبي وتطبيق التعددية السياسية وتمكين المرأة وفصل السلطات، إنما هو حامل فعلي لنهج سياسي متكامل يصونه دستور جديد يستجيب لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، ويضمن الشراكة المتساوية لتراب الوطن بين مكونات الشعب السوري، دستور يعزز مبدأ لامركزية الدولة والإدارة وينظم الاختلاف والحقوق والواجبات المتبادلة ويفصل السياسة عن الدين. وهو حامل فعلي لمشروع تحديث اقتصادي بعيد المدى يطل بالتغيير البني التحتية وهيكلية المؤسسات وتموضع رأس المال وتوزيع الثروة بشكل عادل بين فئات المجتمع وبين المناطق الجغرافية دون استثناء فئة أو منطقة بخيرات الوطن.

نحن، في الحزب الجمهوري السوري، نرى أن النظام الأسروي الاستبدادي آثرسياسات الانعزال، والتهميش، والترهيب، والقمع، وإشاعة الفرقة والدسائس بين أفراد الشعب الواحد، على الشروع في مصالحة وطنية شاملة هي صمام الأمان والقوة الوحيدة للوطن في مواجهة تحديات العصر. ونحن قد عاصرنا دوامة هذا القمع والعسف والنهب المنظم وغياب أية قيمة للحريات الفردية والعامّة، ونحتاج إلى زمن ليس بالمقتضب و إلى عمل موصول من أجل التأسيس لثقافة تنويرية مدنية تُعلي من شأن الإنسان/ الفرد أولاً، وتسعى لينال حقوقه وحريته كاملة ليكون شريكا فاعلا في صياغة مستقبل مجتمعه ووطنه بغض النظر عن ديانته أو قوميته أو طائفته . دفعت السياسات الشمولية الانفرادية بسوريا إلى حافة المواجهات الداخلية والإقليمية والدولية على الصعيد السياسي، وأودت بمقدراتها إلى الانزلاق المتسارع في دوامة الفساد والفضى والإفقار والمديونية، وكانت سياسة هوجاء باطشة منتهكة حوّلت سوريا المدنية إلى ثكنة عسكرية ممتدة محكومة عرفياً بشريعة الطوارئ.

نحن، في الحزب الجمهوري السوري، نرى أن التغيير الجذري للنظام، من قاعدته إلى رأس هرمه، لم يعد مجرد ضرورة، بل هو مداخلة إسعافية ملحة وفعل حتمي لإنقاذ سوريا وشعبها من دوامات سياسية جرّها إليها نظام تمرّس في عمليات إقصاء الوطنيين والنزهاء السوريين بزجهم في السجون، أونفيهم بدفعهم إلى الهجرة قسراً أو اختياراً، أو اللجوء إلى تصفيتهم جسدياً، من أجل الاستفراد بالبلاد والقرار والخيرات بلا حسيب أورقيب.

نحن، في الحزب الجمهوري السوري، نريد أن تستعيد سوريا بهاءها في الزمان والجغرافيا، نريد للخوف المعشّش على نوافذ بيوتها أن يتراجع مع تراجع مُدبّري الرعب وأحاجي القمع في أقبية أجهزة المخابرات الظلامية، نريد للجيش السوري أن يعمل في مجال الدفاع عن الوطن والشعب لا الدفاع عن سلطة الطغاة و اللصوص، نريد استعادة سوريا المدنية، سوريا التي يسوسها القانون لا المحسوبيات والاستزلام، وتديرها مصالحها الشعبية الوطنية لا مصالح فئة أوجهة أو أسرة بعينها.

عاشت سوريا سيّدة حرّة مستقلة